

عرض الاستبدال لهاتف جالاكسي S7 Edge الشروط والأحكام

استبدال هاتفك الذكي بهاتف جالاكسي S7 Edge بسعر منافس ورائع، بالإضافة إلى استرجاعك 100 ريال من قيمة كل جهاز تفوق باستبداله بأي من العروض القائمة.

* يسري عرض الاستبدال لهاتف جالاكسي S7 Edge (العرض) من 20 يناير إلى نهاية الـ 28 من فبراير لعام 2017م.

1. عرض الاستبدال هذا موجود في المملكة العربية السعودية من خلال الموزعين المعتمدين (Axiom, Extra,) EMAX أو FMP).
2. إن الهاتف الذكي الذي يرغب العميل باستبداله ، يجب أن يكون بحالة جيدة وصالح للإستخدام ، كما أن حالة الهاتف الذكي يحددها الموظف المسؤول في المتاجر المشاركة في هذا العرض.
3. حالة التقييم التي يقررها الموظف نهائية.
4. يقتصر هذا العرض على عدد محدد من معاملات التبدل، و سوف تكون متاحة على أساس أسبقية القدوم.
5. يجب إتمام الشروط المدونة أدناه لإستكمال متطلبات المشاركة بعرض الاستبدال:
- يجب إحضار الهاتف الذكي من قبل العميل شخصيا ويجب أن يكون العميل قد أتم سن الثامنة عشرة أو يجب إبراز موافقة الأهل أو أولياء الأمور.
- إن المعلومات الشخصية الموجودة على الهاتف المستبدل يجب ان يتم مسحها من قبل العميل
- يجب على العميل إزالة شريحة الاتصال SIM وبطاقة الذاكرة الخارجية SD Card قبل الاستبدال
- لن تتحمل سامسونج أو شركائها المسؤولية عن فقدان أو ضياع أي معلومات أو بيانات مخزنة في الجهاز المستبدل
- يجب أن يكون العميل على بينة من خسارة كل المحتوى بما في ذلك أرقام الاتصال المخزنة على الهاتف الذكي
- سيتم تقييم حالة الهاتف المُستبدل من قبل موظفي المتجر ويتم تصنيف حالة الهاتف.
- سيتم جمع معلومات الهوية الخاصة بالعميل ورقم IMEI والرقم التسلسلي الخاص بالهاتف.
- إن هذا العرض لا يمكن دمج مع اية عروض ترويجية أخرى جارية أو مقبلة كما وهو غير قابل للاسترداد أو التحويل.
- لا تتحمل سامسونج أية مسؤولية تجاه العميل عن أي خسارة أو ضرر من أي نوع مرتبط بالشراء والاستبدال أو المشاركة أو عدم التمكن من استخدام هذا العرض.
- تحتفظ شركة سامسونج وفقا لتقديرها بالحق في إجراء أي تعديل أو إلغاء أو إضافة على أي من هذه الشروط والأحكام، بصورة استثنائية ، في أي وقت قبل فترة العرض أو خلالها دون الرجوع للعميل.
- إذا قام العميل بالمشاركة في هذا العرض فإنه يقبل بأن أي نزاع قد ينشأ عن المشاركة مهما كانت طبيعته سواء كان ذو ارتباط مباشر أو غير مباشر في هذا العرض أو بهذه الشروط والأحكام، فإن ذلك يخضع لقوانين المملكة العربية السعودية وأن أي خلاف سيتم تسويته والنظر فيه من قبل المحاكم ذات الاختصاص في المملكة .